أخبار الخليج

العدد (17658) – السنة الحادية والخمسون – الثلاثاء 14 صفر 1448هـ – 28 يوليو 2026م

تحديات أمن الملاحة في الشرق الأوسط

بقلم:

د. عمرو حمزاوي ○

تشكل الحرب الأمريكية الإيرانية، إذا استمرت أو اتسع نطاقها، أحد أكبر التهديدات التي تواجه أمن الملاحة البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر، بل في مجمل الشرق الأوسط. فهذه الحرب لا تقتصر آثارها على المواجهة العسكرية المباشرة بين واشنطن وطهران، وإنما تمتد إلى الممرات البحرية التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي، وإلى الدول المطلة على الخليج والبحر الأحمر، وإلى أسواق الطاقة والتجارة الدولية.

ولذلك فإن أمن الملاحة لم يعد قضية فنية أو اقتصادية فحسب، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن الإقليمي والدولي.

تكمن خطورة الوضع في أن الخليج العربي يضم مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من صادرات النفط والغاز العالمية، فيما يربط البحر الأحمر بين مضيق باب المندب وقناة السويس، وهو ما يجعله أحد أهم طرق التجارة الدولية. ومع تحول هذين الممرين إلى ساحات محتملة للصراع، تصبح حرية الملاحة رهينة للتطورات العسكرية والسياسية، ويصبح أي تصعيد بين الولايات المتحدة وإيران كفيلا بإحداث اضطرابات واسعة النطاق في حركة السفن وناقلات النفط والبضائع.

لقد أثبتت التطورات الأخيرة أن المخاطر لم تعد افتراضية. فقد أدت الهجمات على السفن التجارية وارتفاع أقساط التأمين البحري إلى زيادة تكاليف النقل، كما اضطرت بعض شركات الشحن إلى تغيير مساراتها أو تعليق رحلاتها في بعض المناطق عالية الخطورة. وتشير التقديرات إلى أن شركات التأمين رفعت بصورة كبيرة رسوم التأمين ضد أخطار الحرب، في حين اضطرت بعض السفن إلى تجنب المرور عبر المناطق الأكثر تعرضًا للتهديد.

ولا تقتصر هذه الأخطار على مضيق هرمز وحده؛ فمنذ سنوات أصبح البحر الأحمر بدوره ساحة مفتوحة للتوترات العسكرية، سواء بسبب استهداف السفن التجارية أو بسبب استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة والزوارق المفخخة. ومع اتساع نطاق المواجهة الأمريكية الإيرانية يزداد احتمال انتقال الصراع إلى باب المندب، وهو ما يعني تهديدًا مزدوجًا للملاحة البحرية في أهم ممرين للطاقة والتجارة في العالم. وقد حذرت تقارير دولية حديثة من أن تصاعد التهديدات في باب المندب قد يدفع المزيد من السفن إلى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، بما يضيف أسابيع إلى زمن الرحلات ويرفع تكاليف التجارة العالمية بصورة كبيرة.

وتدرك إيران أن قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة عسكريًا بصورة تقليدية تظل محدودة، ولذلك تعتمد منذ سنوات على استراتيجية الحرب غير المتماثلة، التي تقوم على استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة والقوات البحرية الصغيرة، إلى جانب الحلفاء الإقليميين، لإرباك حركة الملاحة ورفع كلفة الوجود العسكري الأمريكي. ومن هذا المنطلق فإن تهديد الملاحة البحرية يمثل بالنسبة إلى طهران وسيلة ضغط سياسية وعسكرية واقتصادية أكثر منه هدفًا عسكريًا مستقلًا.

وفي المقابل، ترى الولايات المتحدة أن حرية الملاحة تمثل أحد المبادئ الأساسية للنظام الدولي، ولذلك تحافظ على وجود بحري كثيف في الخليج والبحر الأحمر. غير أن هذا الوجود، على أهميته، لا يستطيع أن يوفر حماية كاملة لكل السفن التجارية، وخاصة مع التطور الكبير في استخدام الطائرات المسيرة والصواريخ الدقيقة والألغام البحرية. كما أن اتساع رقعة العمليات العسكرية يجعل من الصعب ضمان أمن الملاحة بصورة مطلقة، حتى مع وجود أساطيل بحرية متقدمة. وقد أصدرت الجهات الأمريكية المختصة بالملاحة البحرية تحذيرات متكررة من استمرار ارتفاع المخاطر على السفن التجارية في الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان، بما في ذلك مخاطر الهجمات الصاروخية والتشويش الإلكتروني على أنظمة الملاحة.

وتتحمل دول الخليج العربية العبء الأكبر من هذه التطورات. فهي ليست فقط الدول المطلة على الخليج، وإنما تعتمد اقتصاداتها بدرجات متفاوتة على صادرات الطاقة المنقولة بحرًا. وكل اضطراب في الملاحة يعني ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتأخير وصول الصادرات، واحتمال انخفاض الإيرادات، فضلًا عن التأثير السلبي على الاستثمارات الأجنبية التي تبحث دائمًا عن بيئة مستقرة وآمنة.

أما مصر، فإنها تجد نفسها أيضًا في قلب هذه الأزمة بحكم ارتباط قناة السويس مباشرة بحركة الملاحة في البحر الأحمر. فكل تراجع في أعداد السفن العابرة نتيجة المخاطر الأمنية ينعكس على إيرادات القناة، وعلى الاقتصاد المصري بصورة عامة. كما أن استمرار التوتر في البحر الأحمر يضع ضغوطًا إضافية على الأمن القومي المصري، نظرًا إلى ما يمثله هذا البحر من أهمية استراتيجية لمصر ولأمنها البحري.

ولا تقف التداعيات عند حدود المنطقة؛ فإغلاق أو تعطيل مضيق هرمز أو باب المندب، حتى بصورة جزئية، ينعكس فورًا على أسعار النفط والغاز، وعلى معدلات التضخم العالمية، وعلى سلاسل الإمداد الدولية. ويكفي أن تتزايد احتمالات إغلاق هذه الممرات حتى تبدأ الأسواق العالمية في التفاعل برفع الأسعار، وهو ما يوضح حجم الترابط بين الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والاستقرار الاقتصادي العالمي.

ومن الأخطاء الشائعة الاعتقاد أن حماية الملاحة يمكن أن تتحقق فقط عبر زيادة الوجود العسكري. فالخبرة التي راكمتها المنطقة خلال العقود الماضية تؤكد أن عسكرة الممرات البحرية لا تمنع بالضرورة وقوع الهجمات، وإنما قد تؤدي أحيانًا إلى زيادة احتمالات الاحتكاك العسكري وسوء التقدير، وخاصة في بيئة تتداخل فيها القوات البحرية الأمريكية والإيرانية وقوات دول أخرى، إلى جانب السفن التجارية.

كما أن استمرار الحرب يفتح الباب أمام توسع دائرة الفاعلين غير الحكوميين، الذين قد يجدون في استهداف السفن وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية. وهو ما يعني أن المخاطر لن تكون مرتبطة فقط بقرارات الحكومات، وإنما أيضًا بتحركات جماعات مسلحة تمتلك قدرات متطورة نسبيًا على تعطيل الملاحة أو تهديدها.

ولهذا كله فإن معالجة أخطار الحرب الأمريكية الإيرانية على الملاحة البحرية لا يمكن أن تكون أمنية فقط، بل ينبغي أن تكون سياسية ودبلوماسية في المقام الأول. فخفض التصعيد بين واشنطن وطهران يظل المدخل الأساسي لحماية مضيق هرمز، كما أن احتواء الصراعات الإقليمية المرتبطة بإيران يمثل شرطًا ضروريًا لاستعادة الأمن في البحر الأحمر وباب المندب.

ومن هنا تبرز أهمية الدور العربي، وخاصة دور مصر والسعودية، في الدفع نحو مسارات دبلوماسية تضمن منع الانزلاق إلى حرب مفتوحة. كما ينبغي العمل على بناء ترتيبات أمن إقليمي تقوم على الحوار، واحترام سيادة الدول، وعدم استخدام الممرات البحرية كساحات لتصفية الحسابات السياسية والعسكرية.

إن أمن الملاحة في الخليج والبحر الأحمر ليس مصلحة خليجية أو عربية فقط، وإنما هو مصلحة عالمية بامتياز. غير أن مسؤولية حماية هذا الأمن تبدأ من دول المنطقة نفسها، عبر بناء منظومة تعاون إقليمي أكثر فاعلية، وتعزيز الثقة المتبادلة، والحد من سياسات التصعيد.

أما استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية، أو توسعها، فلن يؤدي إلا إلى مضاعفة المخاطر على التجارة الدولية والطاقة والاقتصاد العالمي، وإلى جعل الشرق الأوسط أكثر هشاشة واضطرابًا. ولهذا فإن الخيار الأكثر عقلانية يبقى هو العودة إلى التفاوض والدبلوماسية، مهما بدت الطريق شاقة، لأن البديل هو بحر مضطرب، وممرات بحرية مهددة، واقتصاد عالمي يدفع ثمن حرب لا رابح فيها.

○ مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.

عالم يتغير

أصل العِلل بين الحقيقة والدجل!

فوزية رشيد

○ الإنسان المعاصر رغم التقدم العلمي والطبي وتقدم الأجهزة والفحوصات والعلاجات والأدوية، ورغم انتشار الأنظمة الغذائية للتخسيس، «إنقاص الوزن» للتشافي والأنظمة العلاجية الجراحية مثل شفط الدهون، وتكميم المعدة! رغم كل ذلك فإن الملاحظ أن الأمراض في ازدياد، وخاصة ما سمي الأمراض المزمنة، التي تتطلب علاجات دوائية طول العمر! مثلما الملاحظ زيادة عدد المستشفيات العامة والخاصة في كل بلدان العالم بشكل كبير ومعها المستشفيات المتخصصة في أنواع معينة من الأمراض! وزيادة كبيرة في عدد الصيدليات واستهلاك الأدوية بشكل روتيني يومي في كل دول العالم؟ حتى تحوّل الطب المعاصر إلى تجارة حقيقية! وتحوّل جسد الإنسان إلى سلعة استهلاكية لكل أشكال المنتجات الغذائية المصنعة أو المدجنة أو السلع الكيماوية، بالتزامن مع تحوّل الجسد الإنساني إلى سلعة استهلاكية لكل أشكال الدواء، التي تنتجها شركات عالمية كبرى تحوّلت في معظمها إلى (مافيات غذاء ودواء)!

○ في ظل بحث الإنسان حالياً عن أصل العلل وحقيقة ما يحدث في جسده، وبحثه عن التشافي أطلّ (د. ضياء العوضي) الذي اشتهر مؤخراً وأثير حوله الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض لنظامه المسمى نظام الطيبات، وهو نظام غذائي للشفاء أو التشافي، وهو النظام القائم على نظرية قديمة: أن الجسم غير قابل للمرض الدائم أو الأمراض المزمنة إلا إذا حدث له وفيه خطأ غذائي، وهو أي الجسم إذا مرض فهو قادر على التشافي أو الشفاء، إذا أعطاه صاحبه فرصة الشفاء! ونظريته قائمة أيضاً على أن (المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء)، وهي المقولة التي يعرفها الجميع ويطبقها القليل! إلى جانب إعطاء الجسم فرصة لتشافي الخلايا عبر (الصيام المتقطع) وصيام شهر رمضان واتباع السُّنة النبوية في الصيام (إثنين وخميس والأيام الثلاثة البيض من كل شهر) وهو الصيام الذي أخذ أحد الباحثين جائزة نوبل بسببه، الذي تم تسميته «الالتهام الذاتي»؛ أي أنه بعد صيام عدد من الساعات تبدأ الخلايا السليمة في الجسم بأكل الخلايا المريضة، ما يسمح بالتعافي والشفاء من الكثير من الأمراض!

○ بعد أن تابعت واطلعت على الكثير من الفيديوهات الخاصة بـ(د. ضياء العوضي)، واللغط الكبير الذي أثير حوله، إلى جانب اللغط الكبير حول نظامه المسمى (نظام الطيبات)، قررت أن لا أدخل في ذات الجدل حوله لا بالتأييد أو بالمعارضة، وإنما عملت على الاطلالة الموضوعية حول نظريته ونظامه، ووجدت أنهما بحاجة إلى أن يتم تبنيهما من جانب الدول والمؤسسات العلمية والطبية بالدراسة والتحليل وتبيان الخطأ العلمي في نظامه ونظريته إذا كان موجوداً، وخاصة أن كثيرين أدلوا بشهاداتهم حول مدى التأثير الإيجابي على صحتهم، بعد اتباع النظام فترة معينة (شهرا أو شهرين أو أكثر)! هذا الأمر أي (التوضيح العلمي والطبي) هو المطلوب بدل الرفض المطلق، وخاصة أن نظامه لا يدخل فيه وصف أدوية أو أعشاب، وإنما مسموحات من الغذاء وممنوعات بالإمكان معرفتها جميعاً في اليوتيوب حتى لا يتم إرهاق القولون والجسم بالانتفاخ والغازات والالتهابات، والأمراض المختلفة بسبب أنواع معينة من الأغذية!، وألا يتم الامتناع عن الأدوية العلاجية كما يعتقد البعض إلا بمتابعة النظام وأخذ الفحوصات، التي توضح عودة الجسم إلى طبيعته بالفعل وبما يجعله بعد ذلك بغير حاجة إلى الكثير من الأدوية! وكل ذلك تحت إشراف الطبيب المختص.

○ كان د. العوضي بصدد إصدار كتابه الذي عنونه وصرّح به تحت اسم (أصل العِلل بين الحقيقة والدجل)، وذلك ما لم يسعفه الوقت لإصداره بسبب وفاته المفاجئة!

وهو في كل فيديوهاته يشرح أن هناك (مافيات أدوية ومافيات أغذية)، حولوا جسد الإنسان والطب المعالج له وما يستهلكه من غذاء إلى سلعة وساحة استغلال وإمراض للإنسان، وتجارة تدرّ مئات بل آلاف المليارات سنوياً! وأن ذلك يتم أيضاً عبر أبحاث علمية وطبية وتقارير تصدر بشكل مستمر مموّلة أي يتم تمويلها من ذات الشركات لتعليم ونشر الوصفات الطبية والغذائية، التي تحتاج إلى فحص وتمحيص حقيقي من الدول المستهلكة، ولكن ذلك نادراً ما يتم بسبب (التبعية الطبية والعلاجية) لدى معظم دول العالم لما تنتجه تلك الشركات الكبرى «المافيوية» من أدوية وأغذية تم احتكار أسسها وأصول إنتاجها من ذات الشركات الكبرى العابرة للقارات! التي إلى جانب إصدار البحوث والتقارير الطبية والعلمية والإشراف عليها وتمويلها فهي ذات تأثير على منظمات الصحة العالمية وتمويلها، وتوجيهها إلى الخط الذي ترسمه الشركات لكيفية علاج الأعراض! وهي ذات صلات وثيقة بالكثير من الأطباء عبر العالم!

○ حول تأثير الأكل والأدوية على الجسم هناك بحوث ودراسات كثيرة توضح حجم التأثير سلباً أو إيجاباً، وهناك أفلام وثائقية غربية وأمريكية تنتجها جهات موضوعية غير خاضعة لسطوة الشركات الكبرى، تعمل على الوصول إلى الحقيقة! بل توضح بشكل صريح أن الكثير من الأغذية والأدوية باتت بحدّ ذاتها سبباً للكثير من الأمراض أو لاستمرار المرض وتوالده في الجسم، حتى يبقى المريض بحاجة دائمة إلى الأدوية! وأن الكثير من الدواجن مثل الدجاج محقونة بالهرمونات والمضادات الحيوية لكي تُسهم في إمراض الجسم، فتزيد حاجته إلى استهلاك الأدوية كنتيجة أولى! والنتيجة الثانية وهي الهدف هي أن الحاجة إلى استهلاك الأدوية تدرّ آلاف المليارات سنوياً! وذلك حدث بالتلاعب الجيني أيضاً في بذور القمح حيث تحوّل الدقيق بسبب زيادة معدل «المادة اللاصقة» فيه إلى استفزاز المعدة والقولون والتسبب بالالتهابات ومن ثم إلى زيادة أمراض الجسم!

○ بالنتيجة نحن يهمنا أن تقلّ الأمراض في مجتمعاتنا، وأن يتم توفير الملايين سنوياً التي يتم صرفها على الأدوية والعلاجات! ولذلك لا بدّ من دراسة نظام الطيبات الذي أثار كل هذا اللغط دراسة علمية وخاصة أن ممنوعاته شبه متفق على أغلبها من الجميع مثل أثر الهرمونات والمضادات الحيوية التي تم حقن الدجاج بها على الجسم البشري الذي يستهلكها! والبيض الناتج من ذات النوع من الدجاج المحقون، بحيث تحوّل الجانب الغذائي الصحي إلى نقيضه! القمح أو الدقيق الأبيض المتلاعب فيه مضرّ للجسم! كل أنواع المشروبات الغازية مضرّة! البقوليات بحسب أمراض الجسم! والأوراق الخضراء ذات الألياف الصعبة مضرة! كل ذلك هي الممنوعات التي حين سُئل عنها بالمناسبة الذكاء الاصطناعي عبر بعض المستخدمين، أقرّ بتأثيراتها السلبية! لهذا قبل الحكم على النظام والنظرية لا بد من الدراسة العلمية لهما، فلعل في ذلك شفاء وعلاج لمن يبحث عنهما!

هل تنتزع الصين قيادة دفة الذكاء الاصطناعي؟

بقلم: عبدالرحمن الخطيب ○

لم تعد قوة الدول تُقاس بما تمتلكه من موارد طبيعية أو بما تنتجه مصانعها فحسب، بل بما تملكه من خوارزميات، وما تبنيه من عقول، وما ترسمه من رؤى للمستقبل. فالعالم يقف اليوم أمام ثورة تكنولوجية تعيد صياغة موازين القوى الدولية، ويبدو أن الصين قررت ألا تكون مجرد شاهد على هذه المرحلة، بل أحد أبرز من يقودها.

من يتابع التجربة الصينية في الذكاء الاصطناعي يدرك أن ما يحدث ليس طفرة تقنية عابرة، بل مشروع دولة طويل الأمد. فالصين لم تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره منتجاً جديداً أو فرصة استثمارية مؤقتة، وإنما اعتبرته ركيزة أساسية لبناء اقتصاد المستقبل، وتعزيز الأمن القومي، ورفع القدرة التنافسية، وترسيخ حضورها في النظام الدولي القادم.

هذا ما يلفت الانتباه في التجربة الصينية؛ فالاستراتيجية جاءت أولاً، ثم جاءت الخطوات التنفيذية تباعاً. كثير من الدول تجيد كتابة الخطط، لكن القليل منها يمتلك القدرة على تحويلها إلى واقع. أما الصين، فقد تعاملت مع الاستراتيجية باعتبارها نقطة البداية، لا خط النهاية.

فعقب إطلاق خطتها الوطنية للذكاء الاصطناعي بدأت مرحلة التنفيذ المنظم. توسعت الاستثمارات الحكومية والخاصة في مراكز الأبحاث، وأنشئت حاضنات للشركات الناشئة، وربطت الجامعات باحتياجات الصناعة، وجرى تحديث المناهج التعليمية لتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي، بالتوازي مع بناء بنية تحتية رقمية تُعد من الأكبر عالمياً. ولم يكن الهدف إنتاج تطبيقات ذكية فحسب، بل بناء منظومة متكاملة تجعل الذكاء الاصطناعي جزءاً من دورة الاقتصاد بأكملها.

واليوم، تشير التقديرات إلى أن قيمة سوق الذكاء الاصطناعي الأساسي في الصين تجاوزت «1.2 تريليون يوان»، أي ما يقارب «177 مليار دولار أمريكي»، مع آلاف الشركات العاملة في هذا القطاع. والأهم من حجم السوق أن الصين أصبحت من أكثر دول العالم تسجيلاً لبراءات الاختراع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، في مؤشر يعكس انتقالها من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الابتكار.

ولعل أكثر ما يثير الإعجاب في التجربة الصينية أنها لم تدخل سباق الذكاء الاصطناعي بعقلية «من يمتلك النموذج الأكبر»، بل بعقلية «من يجعل التقنية أكثر انتشاراً وأقل كلفة».

ولهذا بدأت شركات مثل: «DeepSeek» و«Moonshot AI» و«Alibaba» و«Huawei» تقدم نماذج متقدمة بكفاءة عالية وتكاليف أقل، الأمر الذي جعل المنافسة العالمية أكثر شراسة، وأثبت أن الابتكار لا يقاس دائماً بحجم الإنفاق، بل بحسن توظيف الموارد وسرعة التنفيذ.

ورغم القيود المفروضة على تصدير بعض الرقائق الإلكترونية والتقنيات المتقدمة، لم تتعامل الصين مع هذه التحديات بوصفها نهاية الطريق، بل باعتبارها حافزاً لتسريع الاعتماد على القدرات الذاتية. وهذه ربما إحدى السمات التي تميز التجربة الصينية؛ تحويل الضغوط إلى دوافع، والأزمات إلى فرص لإعادة البناء.

لكن التكنولوجيا وحدها لا تكفي.

أدركت الصين مبكراً أن المنافسة الحقيقية ستكون على الإنسان قبل أن تكون على الآلة. فالتقارير تشير إلى احتمال وجود فجوة في الكفاءات المتخصصة بحلول عام 2030 إذا لم تتوسع برامج إعداد المواهب.

لذلك لم تنتظر الجامعات وحدها، بل بدأت الاستثمار في تعليم البرمجة والذكاء الاصطناعي منذ المراحل الدراسية المبكرة، وتوسيع برامج التدريب، واستقطاب العلماء والباحثين الصينيين من مختلف أنحاء العالم. فالعقول، في نظر بكين، ليست مورداً بشرياً فحسب، بل ثروة استراتيجية.

ولم تتوقف الرؤية الصينية عند حدودها الجغرافية. ففي خطوة ذات أبعاد استراتيجية، أعلنت تأسيس «المنظمة العالمية للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي» في شنغهاي، في محاولة للمشاركة في صياغة قواعد الحوكمة العالمية لهذه التكنولوجيا، مع التركيز على تمكين الدول النامية من الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة أكثر عدالة. إنها رسالة تعكس قناعة بأن من يقود التكنولوجيا يشارك أيضاً في صياغة قواعدها.

إن ما يستحق التوقف عنده في التجربة الصينية ليس حجم الاستثمارات فقط، بل الانضباط في تنفيذ الرؤية. فالدول لا تتقدم بعدد الاستراتيجيات التي تعلنها، وإنما بعدد الاستراتيجيات التي تتحول إلى مختبرات، وشركات، ومنتجات، وفرص عمل، وتأثير عالمي. وهذا هو الفارق بين التخطيط والتنفيذ، وبين الحلم والسياسة العامة.

ولا يعني ذلك أن الطريق الصيني خال من التحديات، فالمنافسة مع الولايات المتحدة ستزداد حدة، والسباق على أشباه الموصلات والنماذج اللغوية والبيانات سيبقى عنوان المرحلة المقبلة. لكن الواضح أن الصين لم تعد تتحرك بردة فعل، بل وفق رؤية طويلة المدى تجعل كل خطوة جزءاً من مشروع أكبر.

وبالنسبة إلينا في العالم العربي، ربما لا تكون القضية في اختيار النموذج الصيني أو الأمريكي، وإنما في استخلاص الدرس الأهم من التجربة الصينية: «أن المستقبل لا يُشترى، بل يُبنى». فحين تستثمر دولة في التعليم، والبحث العلمي، والبنية الرقمية، والشركات الناشئة، فإنها لا تطور قطاعاً تقنياً فحسب، بل تعيد تشكيل اقتصادها ومكانتها الدولية.

الصين لا تراهن على أن تكون أفضل مستخدم للذكاء الاصطناعي، بل على أن تكون إحدى الدول التي تُعرّف العالم كيف يُدار عصر الذكاء الاصطناعي. وبين من يكتب قواعد المستقبل، ومن يكتفي بقراءتها، تتحدد مكانة الأمم. وربما لهذا، فإن السؤال لم يعد: هل تتقدم الصين في سباق الذكاء الاصطناعي؟ بل: من سيلحق بها قبل أن يصبح المستقبل قد كُتب بالفعل؟

○ باحث مختص في تكنولوجيا المعلومات.

حدث 23 ثورة يوليو الكبير

بقلم:

د. عصام عبدالفتاح ○

ليس من الغريب أن تتعدد وتختلف الآراء على اختلاف الأهواء الأيديولوجية لأصحابها حول الأحداث الثورية الكبرى في التاريخ، فهذا أمر طبيعي تماما، ولا تستثنى من هذه الأحداث ثورة 23 يوليو عام 1952. لأن الحكم الدقيق على أي حدث تاريخي وتقييمه الموضوعي يتطلب شروطا عديدة، أهمها امتلاك الأدوات العلمية والمنهجية الرصينة في تحقيق الوثائق التاريخية المتعلقة بالحدث، وتقييم درجة المصداقية في مضامينها، ومدى اتساقها مع المصادر الأخرى، من أجل إعادة تركيب الحدث وتأريخه بعد ذلك، وهذا ما يدخل في صميم عمل أساتذة التاريخ في المقام الأول، وإن لم يحل ذلك دون وجود مفكرين تمرسوا على استخدام هذه الأدوات وتمكنوا من التجرد العسير عن ذواتهم وأهوائها الأيديولوجية.

إن إعادة تشكيل أحداث الماضي في سياقاتها التاريخية، مع مراعاة كل الظروف المعقدة التي أحاطت بها، لهو بالفعل أمر غاية في الصعوبة، لأنك لو أردت أن تعيد تركيب الحدث التاريخي بالكيفية التي وقع بها، وتعيد إنتاج الظروف التي نشأ في غمارها –وخاصة عندما يكون هذا الحدث ثوريا بطبيعته– بكل دقائقه، مع الأخذ في الاعتبار العوامل والضغوط السيكولوجية والاجتماعية والسياسية التي كانت وراء ما اتخذ خلاله من قرارات مصيرية حاسمة، فليس أمامك إلا أن تستعين بنظرية «السيناريو»، أي أن تقوم بتخليق سيناريوهات مختلفة للكيفية التي يمكن للحدث أن يكون قد وقع وفقا لها.

ولا بد أيضا أن تطرح العديد من الفروض والأسئلة المهمة، مثل: هل كان من الممكن للحدث أن يقع وفقا لسيناريو آخر مختلف عما حدث؟ وماذا عساها أن تكون النتائج المحتملة لو كان قد وقع في سيناريوهات مغايرة لما حدث، وتولدت في خضمه قرارات مختلفة ومتباعدة تماما عن تلك التي اتخذت بالفعل؟ سواء فيما يتعلق منها بتخطيط المستقبل الجديد للبلاد، أو بالتركيبة الداخلية لتنظيم الضباط الاحرار الذي فجر الثورة وتطلع أعضاؤه فيما بعد إلى أن تتشكل الحكومة الجديدة منهم، أو فيما يتعلق باستبعاد شخصيات نافذة فرضت نفسها في التنظيم الثوري باعتبارها الممسكة بزمام القوة وقيادة القوات، بحيث يتعذر مثلا على قائد الثورة التفكير في معارضتها وإبعادها عن السلطة تحت أي ظرف من الظروف، خشية الخطأ في الحسابات وتعثر الثورة، أو تبدد آمالها في بناء عهد جديد.

أقلب مرارا في ذهني كل هذه الأفكار والسيناريوهات كلما عاودتني رغبة في التنقيب عن حدث 23 يوليو الثوري عام 1952، والفترة التي تلته حتى وفاة قائدها جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر عام 1970.

لا مفر للباحث في ثورة يوليو من اللجوء الى دار الكتب والمحفوظات كيما يطلع على الوثائق الرسمية على اختلاف طبيعتها وأشكالها، حتى يستطيع إعادة نسج الحدث التاريخي وفقا لقواعد الاستدلال اعتمادا على هذه الوثائق، وليس على الأحاديث الإعلامية والكتابات الشخصية المتداولة التي حررها مؤلفوها تحت عناوين مختلفة في صورة مذكرات شخصية تعبر بلا شك عن تفاعلاتهم مع الأحداث، وليس عن الأحداث في حد ذاتها، بعيدا عن تأثرهم بها، وعن انطباعاتهم وأحكامهم الذاتية عنها، الأمر الذى ينزع عن كتاباتهم سمة المرجع التاريخي العلمي، وإن كان يمكن الاستئناس بها لتحليل خطاب كاتبها والتعرف على مواقفه إزاء الحدث التاريخي محل البحث.

لا مراء في أن مصر عقب اندلاع ثورة يوليو دخلت عهدا جديدا مختلفا عما سبقه، تجسدت ملامحه الثورية البارزة في مجالات واسعة النطاق: التعليم المجاني لأبناء الشعب بكل طبقاته الاجتماعية، وتشييد بنية تحتية قوية تجلت في بناء المصانع الكبرى للحديد والأسمنت، وبناء السد العالي لري الأراضي وتوليد الكهرباء وتوصيلها إلى القرى، وبناء المدارس والمستشفيات للعلاج المجاني.. إلخ.

ابتغت الثورة بهذه القرارات الثورية تحقيق أهدافها الوطنية التي قامت من أجلها، وأهمها: تذويب الفوارق بين الطبقات، فأعادت توزيع ملكية الأراضي الزراعية بغية إشراك الفلاحين المعدمين في ملكيتها، وقامت بعدد من إجراءات التأميم. بيد أن هذه القرارات كان من الطبيعي أن تجد من يختلف معها ويوجه انتقادات لها.

الواقع أن الثورات التاريخية كلها غالبا ما يكون لها هذان الوجهان: وجه يبتسم لمن كانت نعمة لهم، ووجه يتجهم من جانب من أضرت بمصالحهم. ولا تكاد توجد ثورة في التاريخ خلت من هذا التناقض، لأن قانونها الأسمى هو التغيير وقلب الأوضاع، ومهما علت إيجابياتها إلى أعنان السماء، فثمة من يعارضونها. وكثيرا ما تقترن الثورات بأحداث وتحولات دراماتيكية. تلك هي، كما يقول هيجل، طبيعة الثورات، وفيها يكمن مكر التاريخ، «لأن التقدم لا بد له من وقوع أحداث جسام من أجل تحقيق روح العالم».

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي بكلية الآداب جامعة حلوان.